المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 14 ربيع الأول 1441 (12 نونبر 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

"السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا"

فهرس

مقدمة.....3

أولا- نظرة عامة عن مساهمة القطاع البنكي والمالي في تمويل الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.....6

ثانيا- سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 7

I. تحسين منظومة التمويل والرفع من مستوى حكامتها 8

1.إصلاح منظومة الضمان.....8

2.إرساء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.....8

3.وضع إطار مرجعي لآليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارة المقاولات المبتدئة والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 9

II. تعزيزوتنويع الآليات الموجهة لدعم مساهمة القطاع البنكي في تمويل التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.....9

1.إحداث آلية التمويل التعاوني 9

2.تعزيز دور صندوق الضمان المركزي في تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة إلى التمويل 10

أ-الضمان 10

ب-التمويل المشترك 11

ت-تمويل تعزيز الأموال الذاتية.....11

3.دور مؤسسة "فينيا" "FINEA" في تيسير الولوج للتمويل 12

4.دعم مساهمة قطاع السلفات الصغيرة في الولوج للتمويل.....13

5.تعزيز الإطار القانوني للضمانات المنقولة 14

6.إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية 15

ثالثا- بعض التدابير المتخذة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.....15

خاتمة 17

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع ***"السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا"***.

ويدعونا طرح هذا الموضوع إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إذ أكد جلالته على ضرورة انخراط القطاع البنكي والمالي في كل عمل تنموي.

كما حث جلالته القطاع البنكي الوطني "***على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل***"، ودعا جلالته "***الأبناك، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى، لتعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة***".

كما وجه جلالته ***"الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي، وذلك على غرار التجارب الناجحة، التي قامت بها عدة مؤسسات، في مجال تمويل المشاريع التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي، وهو ما كانت له نتائج إيجابية عليهم، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع***".

ومما جاء أيضا في هذا الخطاب الملكي السامي:

"وإننا نتطلع أن يقوم هذا المخطط، الذي سأتابع مع الحكومة وكل المنخرطين فيه، مختلف مراحله، على التوجهات التالية:

• أولا: تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل، حاملي المشاريع، المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية، لإطلاق مشاريعهم، وتقديم الدعم لهم، لضمان أكبر نسبة من النجاح؛

• ثانيا: دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، والاستفادة من القيمة المضافة، للاقتصاد الوطني.

• ثالثا: تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم".

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا تخفى عليكم الأهمية الاستراتيجية للقطاع المالي والبنكي الذي يعد عصب الدورة الاقتصادية، ودوره الحيوي في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ودعم تنافسية المقاولات، وبالتالي تعزيز نسبة النمو الاقتصادي الذي يعد المدخل الأساس لإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل.

وقد بذلت بلادنا، في السنوات الأخيرة، جهوداً كبيرة في مجال إصلاح القطاع المالي والبنكي بمكوناته الثلاث: سوق الرساميل، القطاع البنكي، وقطاع التأمينات، بما مكن من تأطير هذا القطاع بترسانة تشريعية وتنظيمية عصرية، وبأدوات مالية تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ووعيا منها بأهمية هذا القطاع الحيوي، فقد أولته الحكومة اهتماما خاصا ضمن برنامجها الذي التزمت بموجبه بما يلي:

- **تنزيل إصلاح القانون البنكي** الذي نص على إحداث تمويلات بديلة في إطار المالية التشاركية، بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع آليات تمويل جديدة؛
- **تنويع وتحديث الأدوات المالية، وتطوير مؤسسات سوق الرساميل؛**

- **تدعيم الرؤية الجهوية للقطب المالي؛**
- **تعزيز الإدماج المالي عبر وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي** بالتشاور مع مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام. وتشمل هذه الاستراتيجية على وجه الخصوص دعم وتنويع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذا المقاولات الناشئة والمبتكرة.

وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي، فقد حرصت الحكومة على تعزيز وتحسين الولوج للخدمات المالية والبنكية وتوسيع بنية المنتوجات المالية المتاحة، سواء على صعيد القطاع البنكي أو على مستوى سوق الرساميل، ومواصلة تطوير قطاع التمويل الأصغر، بهدف تمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بمختلف فئاتهم، من الولوج إلى هذه الخدمات، وذلك اعتبارا لدورها المحوري في تعزيز مبادرات التشغيل الذاتي، والمساهمة في إدماج القطاع غير المهيكل في إطار الاقتصاد المنظم.

كما عملت الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، ودعم المقاولة الوطنية، خصوصا الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وهي إصلاحات لا شك أنها تساهم في تيسير ولوج المقاولات المستثمرة، لا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم.

وجوابا على أسئلتكم الهامة، سوف أعطي في البداية نظرة عامة عن مساهمة القطاع البنكي والمالي في تمويل الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات القلية الماضية (أولا)، ثم سأعرض عليكم سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (ثانيا)، قبل أن أذكر في الأخير ببعض التدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام (ثالثا).

أولا- نظرة عامة عن مساهمة القطاع البنكي والمالي في تمويل الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة

عرفت بنية **النظام البنكي الوطني** تطورا مهما في السنوات الأخيرة، حيث لم تكن تتشكل سوى من 58 مؤسسة ائتمان وهيئات معتبرة في حكمها سنة 2006، موزعة ما بين البنوك وشركات التمويل والبنوك الحرة، ليرتفع عددها إلى أكثر من 90 سنة 2018، وتنفتح على أصناف أخرى كجمعيات القروض الصغرى ومؤسسات الأداء المختصة.

وقد تعززت مكوناتها بإحداث 5 بنوك تشاركية وإضافة 3 مؤسسات للأداء، الأمر الذي يوضح الاهتمام المستمر لدى الحكومة بتوسيع وتنويع مجال المنتوجات التمويلية بانسجام مع حاجيات مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

كما عرفت هذه المؤسسات انتشارا متزايدا في مجموع التراب الوطني، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 4787 سنة 2010 إلى6503 سنة 2018، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض عدد الساكنة بالنسبة لكل وكالة بنكية من حوالي 7000مواطن سنة 2010 إلى 5400 سنة 2018.

بالموازاة مع ذلك، فقد عرف **سوق الرساميل** تطورا ملموسا إن على مستوى حكامته أو على مستوى الأدوات المالية التي يوفرها للمستثمرين.

فعلى مستوى الحكامة، تم إرساء سوق الرساميل على أربعة أعمدة تتشكل من مجلس القيم المنقولة والشركة المسيرة لبورصة القيم وشركات البورصة وهيآت التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. كما تعزز بإحداث الوديع المركزي والتوسيع التدريجي لسلط هيئة سوق الرساميل، ولاسيما من حيث المراقبة والتحري، من خلال إصدار قانون كرس استقلالية هيئة التنظيم المالي ونص على تحول مجلس القيم المنقولة إلى الهيأة المغربية لسوق الرساميل سنة 2013.

أما على مستوى الأدوات المالية فقد تم توسيعها كذلك لتشمل الأسهم وسندات الاقتراض وتلك التي توفرها هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وصناديق التوظيف الجماعي للتسنيد وهيئة توظيف الأموال بالمجازفة، وحددت لتداولها أسواق متنوعة منها سوق سندات الاقتراض وسوق الأسهم.

وقد مكن هذا التطور التدريجي للقطاع البنكي وسوق الرساميل من تعبئة مصادر تمويل تستفيد منها بالأساس المقاولات، مهما اختلفت نوعيتها وأنشطتها، لتغطية برامجها الاستثمارية.

ويتضح، من خلال دراسة بعض المؤشرات البنكية والمالية مدى التطور الذي ميز هذا القطاع ومساهمته في مسلسل التنمية ببلادنا، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ ارتفع حجم القروض البنكية (دون احتساب قروض الاستهلاك)، أي تلك المخصصة لتغطية الحاجيات التمويلية للمقاولات من قروض الخزينة والاستثمار والعقار، من 651,2 مليار درهم سنة 2011 إلى 769,4 مليار سنة 2016 و816,5 مليار سنة 2018. وقد مثلت هذه القروض أكثر من ضعفي حجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال سنتي 2016 و2018 وبالتحديد 2,5 و2,6 على التوالي.
- ✓ بلغت القروض المقدمة للشركات الخاصة، غير المالية، 343 مليار درهم سنة 2018 مسجلة وتيرة ارتفاع ب 1,75% خلال الفترة 2016-2018 مقابل تراجع بنسبة 0,3% خلال الفترة 2011-2016.
- ✓ على مستوى سوق الرساميل، استفادت المقاولات من منتوجات التمويل البديل التي يوفرها لدعم مبادرات الاستثمار الخاص وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ويتجلى ذلك من خلال تطور التوظيفات السائلة (دون احتساب سندات الخزينة) التي تضاعف حجمها منتقلا من 42 مليار درهم سنة 2011 إلى 154 مليار درهم سنة 2018.

ثانيا- سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يمكن إبراز السياسة العامة للحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على جملة من المستويات:

I. تحسين منظومة التمويل والرفع من مستوى حكامتها

1. إصلاح منظومة الضمان

من أجل تحسين شروط الولوج لمنتوج الضمان الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، تم ترشيد عرض الضمان من خلال هيكلة وتقليص عدد منتوجات الضمان (10منتوجات) وتجميعهم لصالح الفئات المستهدفة: المقاولات الناشئة، والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وقد مكن هذا الاصلاح من تعزيز عرض صندوق ضمان المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بزيادة سقف التزام الضمان لصالح مقاولات قطاعات الصناعة والتصدير والمشاريع الخضراء. وسيتم ربط هذا الضمان بمتطلبات تحسين حكامة المقاولات والشفافية.

كما مكن هذا الإصلاح من وضع آلية ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل وكذا مشروع لإنشاء نظام لتسهيل الولوج إلى آليات التمويل التشاركي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

2. إرساء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

في إطار العمل على تجاوز المعيقات على مستوى الولوج للخدمات المالية لدى بعض الفئات، خصوصاً في المناطق القروية وفي أوساط النساء والشباب ولدى المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، تم وضع ***"استراتيجية وطنية للشمول المالي"*** بمبادرة مشتركة من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب، وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تنسيق الإجراءات وتحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين. وذلك، من أجل تدعيم الشمول المالي، وجعله عاملا من عوامل النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي.

وترتكز هذه الاستراتيجية أساسا على المحاور التالية:

- تسريع تطوير نماذج بديلة، ولاسيما الأداء بالهاتف المحمول وتعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر وكذا التأمين الشمولي؛
- تشجيع النماذج "الكلاسيكية" لزيادة الشمول المالي عبر تهيئ الظروف لتسريع الإدماج المالي من قبل الأبناك؛

- تعزيز أدوات تدبير المخاطر للفئات الهشة عبر تطوير إطار وأدوات لتسهيل ولوج الشركات الصغيرة جدا والأفراد للتمويل؛
- تهيئ الشروط اللازمة للمزيد من استخدام المنتجات المالية بالرفع من التثقيف المالي وكذا الزيادة من رقمنه الأداء لترسيخ الإدماج المالي في سلوك الأسر.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص الفوارق التي لا تزال قائمة على مستوى الولوج للخدمات المالية والاستفادة منها، بهدف جعل الشمول المالي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عبر إدماج عدد أكبر من المواطنين والمقاولات الصغيرة جدا والشباب والنساء والساكنة القروية في المنظومة المالية المهيكلة.

3. وضع إطار مرجعي لآليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارة المقاولات المبتدئة والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

وعيا منها بضرورة تجميع وتنسيق مختلف السياسات والإجراءات الموجهة لفائدة المقاولة بمختلف أشكالها وعقلنة آليات التمويل القائمة، وتسهيل ولوج الاستثمار للتمويل البنكي، تعمل الحكومة حاليا على إرساء إطار شامل لتطوير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة "small business Act"، يتوخى منه توفير رؤية مندمجة لتجاوز العراقيل التي لازالت تعيق تطورها، ودعمه بإطار ملائم لحكامته.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل، خلال الأشهر القادمة، على إطلاق ***"المنصة الوطنية لدعم المقاولة"***، والتي ستشكل شباكا وحيدا، يوفر ويشرح لحاملي المشاريع وللمقاولين مختلف المعلومات والمساطر المتعلقة بسياسات وآليات الدعم الموجه لصالحهم.

II. تعزيز وتنويع الآليات الموجهة لدعم مساهمة القطاع البنكي في تمويل التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

1. إحداث آلية التمويل التعاوني

في إطار المجهودات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي ببلادنا بالخصوص لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة وتوجيه الادخار نحو فرص جديدة للتمويل، أعدت الحكومة مشروع القانون رقم 15.18 يتعلق بالتمويل التعاوني، والذي تم إيداعه لدى البرلمان.

ويعتبر التمويل التعاوني (Crowdfunding)، آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال جمع أموال مباشرة من الجمهور، من طرف شركات للتمويل التعاوني، بهدف تمويل مقاولات الشباب والمبادرات المبتكرة.

وتشتغل وسيلة التمويل هاته عبر منصة إلكترونية للتمويل التعاوني تمكن من إنشاء علاقة مباشرة وشفافة بين حاملي المشاريع والمساهمين. وتشمل أنشطة التمويل التعاوني ثلاث أدوات تمويل، وهي "الاستثمار"، و"القرض"، بفائدة أو بدونها، و"التبرع".

وتهدف هذه الآلية الجديدة للتمويل الى:

- تعبئة مصادر تمويل جديدة لفائدة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذا للشباب حاملي المشاريع المبتكرة؛
- المشاركة الفعالة لمغاربة العالم في تمويل مشاريع للتنمية بلادنا من خلال آلية تمويل بسيطة وآمنة وشفافة؛
- تحرير الإمكانيات الإبداعية والثقافية للشباب.

2. تعزيز دور صندوق الضمان المركزي في تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة إلى التمويل

لا يخفى عليكم الدور المحوري الذي يضطلع به صندوق الضمان المركزي في المساهمة في ضمان قروض المقاولات التي لا تُقبِل الأبناك عادة على إقراضها بفعل المخاطر التي تميز هذه المقاولات والمرتبطة بطبيعة نشاطها أو بحجمها، من خلال مهمته المتمثلة في تقاسم المخاطر مع القطاع المالي من أجل تسهيل الولوج لمختلف أنواع التمويلات.

ويتدخل هذا الصندوق من خلال تشكيلة متنوعة من الآليات التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية للمقاولات الصغيرة جداً في مختلف مراحل حياتها وكذا المقاولات الناشئة، والتي تشمل مجالات الضمان والتمويل المشترك وتمويل تعزيز الأموال الذاتية:

أ- الضمان

من خلال هذه الآلية، يضع صندوق الضمان المركزي رهن إشارة المؤسسات الممولة للمقاولات الصغيرة جداً والناشئة منتوج "**ضمان إكسبريس**"، الذي يمكن من تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جداً والناشئة للتمويل عبر ضمان 70% من قروض الاستثمار أو

الاستغلال وقروض الإيجار التي لا يتعدى مبلغها مليون درهم. وتصل نسبة ضمان هذا المنتوج إلى 80% من القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جداً والمملوكة أغلبية رأسمالها من طرف النساء.

كما يمكن هذا المنتوج من تغطية 70% من مبالغ قروض الشرف الممنوحة من طرف النسيج الجمعوي لفائدة حاملي مشاريع إنشاء مقاولات صغيرة جداً.

وفي إطار مواكبة التحولات التي يشهدها قطاع السلفات الصغرى بعد الرفع من سقف القروض من 50.000 درهم إلى 150.000 درهم، قام صندوق الضمان المركزي، ابتداء من السنة الجارية، بتوسيع مجال تدخل آلية الضمان "ضمان إكسبريس" لتشمل التمويلات الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى.

ب-التمويل المشترك

تقوم أنشطة التمويل المشترك على تمويل حاجيات المقاولات بطريقة مشتركة بين المؤسسة الممولة وصندوق الضمان المركزي وذلك بسعر فائدة تفضيلي بالنسبة لحصة الصندوق، مما يمكن من تخفيض كلفة التمويل وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمقاولات.

ولتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدًا للتمويل وبشروط مميزة، تم خلال سنة 2019 إنشاء خط تمويل مخصص للمقاولات الصغيرة جداً المنظمة والمستفيدة من خدمات جمعيات القروض الصغرى. ويضع هذا الخط رهن إشارة هذه الفئة من المقاولات حصة 20% من مبلغ القروض الصغرى بسعر فائدة تفضيلي يصل 2%، مما يمكن من خفض تكلفة التمويل لهذه الفئة من المقاولات.

ت-تمويل تعزيز الأموال الذاتية

بغية تعزيز عروض تمويل المقاولات الناشئة والابتكار تم تفعيل **"صندوق الاستثمار المبتكر"** **« Fonds Innov Invest »**، الذي يسمح بتمويل المراحل الأولى لإحداث المقاولات والمشاريع المبتكرة، حيث تواجه هذه الأخيرة صعوبات للحصول على التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية هذا الصندوق والذي خصصت له موارد مالية أولية تبلغ 500 مليون درهم، تتمحور حول الركائز التالية:

- تطوير أدوات تمويل جديدة لمواكبة المراحل الأولى للابتكار من خلال شراكات مع فاعلين في منظومة تمويل الابتكار والذين يمثلون هيئات متخصصة في مواكبة حاملي المشاريع المبتكرة؛
- توسيع نطاق المستثمرين النشيطين في مجال تمويل المراحل الأولى لإنشاء المقاولات؛
- تحفيز اهتمام المستثمرين الخواص لتمويل المقاولات الناشئة أو المبتدئة و تطوير فاعلين جدد و بخاصة المستثمرين المعروفين ب « Business Angel» ؛
- تكييف عرض آليات الدعم العمومي الموجهة لهذه الفئة من المشاريع.

وقد تمكن هذا الصندوق من تمويل أزيد من 300 مشروع ومقاولة عبر الآليات سالفة الذكر منذ الانطلاق الفعلي لتدخلات "صندوق الاستثمار المبتكر" نهاية 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا قد عرف نمواً مطرداً خلال الخمس سنوات الأخيرة، إذ مكن من ضمان أكثر من 40.000 قرض استثمار أو استغلال بغلاف مالي قارب 9,3 مليار درهم ومبلغ التزام فاق 6,5 مليار درهم. كما سجل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية ضمان أكثر من 16.000 قرض بما يناهز 2,5 مليار درهم ومبلغ التزام ناهز 1,8 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 250% في عدد القروض المضمونة وبنسبة 103% فيما يخص مبالغ القرض والالتزام بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

كما ساهم صندوق الضمان المركزي في نفس الفترة من السنة الحالية، من خلال تدخل آليات تعزيز الأموال الذاتية، في تمويل مائة مشروع ومقاولة ناشئة مبتكرة بمبلغ تمويلات ناهزت 44 مليون درهم.

3. دور مؤسسة "فينيا" "FINEA" في تيسير الولوج للتمويل

تحظى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بأهمية كبرى في مجال تدخل مؤسسة "فينيا" التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، التي اعتمدت برنامج استراتيجي لتنمية هذه المقاولات خلال الفترة 2013-2017، ومكن من تمويل، بواسطة النظام البنكي، نحو 3000 مقاولة بما يناهز 3,2 مليار درهم. كما بلغت الالتزامات الإجمالية للمؤسسة لفائدة هذه المقاولات من خلال أنشطة التمويل وإعادة التمويل 10,3 مليار مع

نهاية 2017. بالموازاة مع ذلك، اعتمدت المؤسسة برنامجا طموحا جديدا للفترة 2018-2022، يهدف إلى تحقيق 20 مليار درهم كمبلغ إجمالي للتمويل لفائدة هذه المقاولات.

4. دعم مساهمة قطاع السلفات الصغيرة في الولوج للتمويل

لا تخفى عليكم المكانة المتميزة التي تضطلع بها السلفات الصغيرة داخل المنظومة المالية الوطنية، حيث برهنت عن كونها من أنجع الوسائل لمحاربة الفقر واندماج الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية وكذا تعزيز الإدماج المالي، من خلال تحسين ولوج المقاولات الصغيرة جداً إلى التمويل.

وسعيا منها إلى تعزيز دور هذا القطاع والرفع من مهنيته وتعزيز اندماجه في المشهد المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل وإتاحة تمويل ناجع للمقاولات الصغيرة جداً، فقد عملت الحكومة على الرفع من سقف هذه السلفات، التي يستفيد منها الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية، من 50.000 إلى 150.000 درهم، من خلال تعديل القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة بواسطة رقم 85.18 (*الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.02 في 2 جمادى الأولى 1440 (9 يناير 2019)*)، وذلك بشروط محددة:

- ✓ في حدود 50.000 درهم بالنسبة لتمويل إنشاء أو تطوير نشاط إنتاج أو خدمات خاصة بهم، قصد ضمان اندماجهم الاقتصادي؛
- ✓ في حدود 100.000 درهم من أجل اقتناء أو بناء أو ترميم السكن الخاص بهم واكتتاب عقود التأمين وكذا تزويد المساكن بالكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- ✓ في حدود 150.000 درهم من أجل إنشاء أو تطوير نشاط إنتاج أو خدمات قصد ضمان اندماجهم الاقتصادي، مع ضرورة استيفاء أحد الشروط التالية: أن يكون مقيداً في السجل التجاري، أو يكون حاملاً لصفة المقاول الذاتي، أو خاضعاً للضريبة المهنية، أو يكون مقيداً بسجل التعاونيات في شكل تعاونية فلاحية.

وقد جاء هذا الرفع من سقف السلفات الصغيرة بناء على نتائج الدراسة التي أظهرت أن نسبة 31 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً، البالغ عددها نحو 21.600 وحدة، التي لا تلجأ إلى جمعيات السلفات الصغيرة، ترغب في الحصول على سلف بقيمة تزيد عن 50 ألف درهم.

وبخصوص حصيلة قطاع السلفات الصغرى في مجال تمويل المبادرات الخاصة للمقاولين الصغار، فقد وصل المبلغ الإجمالي للقروض التي منحتها جمعيات القروض الصغرى إلى 6,8 مليار درهم سنة 2018 عوض 6,4 مليار سنة 2016 و4,6 مليار سنة 2012، و4 مليار سنة 2011، أي بزيادة 70 % على مدى تسع سنوات.

5. تعزيز الإطار القانوني للضمانات المنقولة

في إطار تعزيز الضمانات التي تطلبها الأبناك والمؤسسات المالية عادة، فقد تم إصدار القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، الذي يعد إصلاحا هاما في إطار تمكين الباحثين عن التمويل من إنشاء ضمانات منقولة على جميع أموالهم المنقولة، بما فيها تلك الأموال اللازمة لمزاولة أنشطتهم المهنية، وذلك من أجل تسهيل حصول المقاولات على التمويل لإنجاز مشاريعها، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تمتلك بعض الضمانات المنقولة فقط، ولا تمتلك ضمانات عينية.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة، عبر تقديم الضمانات المنقولة المتوفرة لديها؛
- تحسين شروط تنافسية المقاولات عبر تأمين عمليات تمويل الاستثمار؛
- ترسيخ مبادئ وقواعد الشفافية في المعاملات المتعلقة بالضمانات المنقولة، وترتيب الآثار القانونية عليها؛
- تعزيز الحرية التعاقدية في مجال الضمانات المنقولة مع الحرص على تحقيق الأمن القانوني التعاقدي.

وسيمكن تنزيل القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، وخاصة من خلال إحداث وتفعيل السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، من تسهيل الولوج إلى التمويل خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا السجل من شفافية وبساطة في المعاملات التجارية. وتشتغل الجهات المختصة على وضع إحداث وتفعيل هذا السجل في الشهور القليلة المقبلة.

6. إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية

تفعيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية، تعمل الحكومة حاليا على إعداد رؤية شاملة لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا للتمويل.

وفي هذا السياق، اقترحت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، إحداث صندوق خاص يسمى" صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، سترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبناك، موزعة بالتساوي ما بين الدولة والأبناك.

وسيخصص هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا. والسماح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين.

وستوجه موارد هذا الصندوق لتمويل آليات الضمان ورأسمال الاستثمار، والمساعدة التقنية التي تضعها الدولة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والشباب حاملي المشاريع.

ثالثا- بعض التدابير المتخذة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا. فكما لا يخفى عليكم، تواجه كثير من هذه المقاولات عددا من الصعوبات والتحديات ترتبط في مجملها بهشاشة هذه الفئة ومميزاتها الهيكلية، خصوصا بعلاقة مع تكوين وتأهيل مواردها البشرية وتطوير الكفاءات، وصلابة هيكلتها التنظيمية والمالية، وقلة أموالها الذاتية، ومحدودية تنافسيتها، الشيء الذي يحد من فرص تطورها ونموها وقد يؤدي إلى توقف نشاطها.

ومن ثم، فقد عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية وبرامج للمواكبة، همت مجموعة من المستويات ولا سيما الإطار الجبائي، ودعم التأطير، وتحفيز الاستثمار، وتسهيل الولوج للتمويل، والتي تهدف أساسا إلى الرفع من قدرات نسيج

المقاولات الصغرى والصغيرة جدا وتحسين تنافسيتها، فضلا عن تحسين شروط الولوج للصفقات العمومية، وتسريع استرداد الضريبة على القيمة المضافة، وتشجيع الولوج للتمويل.

كما عززت هذا الاختيار باعتماد العديد من التدابير والسياسات العمومية، الهدف منها وضع إطار مؤسساتي يحفز على خلق المقاولة ويقوي روح المغامرة والإبداع لديها، حيث عملت الحكومة على تنزيل رزنامة من الإصلاحات التشريعية والإجراءات الإرادية في مجال تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، مكنت المغرب من **التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال**(Doing Business) **من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 53 سنة 2020**، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021.

ومن أجل تحفيز الاستثمار ودعم المقاولة، ولا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات، نذكر أهمها كالآتي:

- اعتماد القانون المتعلق **بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة** الخاص بصعوبات المقاولة، وإصلاح **قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة**؛
- **اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات**، وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير؛
- إطلاق عملية **إرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة** (حوالي 40 مليار درهم)، في خطوة جريئة غير مسبوقة لصالح المقاولات والمؤسسات العمومية، و**إلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل** بالنسبة للضرائب في قانون مالية لسنة 2018؛
- **مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين** بهذا القطاع، حيث شرعت 8 أبناك تشاركية في تقديم خدماتها؛
- **منح إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لعمليات الاستثمار** لمدة 36 شهرا للمنشآت القائمة التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة حسب شروط محددة؛

- إقرار **إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية** حديثة النشأة.

ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والبعيد وإعداده للتحولات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على **وضع رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية** كالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي والصناعات المتطورة، ولقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية "**ADD**" للاضطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تنويع الشركاء الاقتصاديين، والانفتاح على أسواق جديدة، والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب لا سيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا.

خاتمة

لا بد من التأكيد في الختام على أن الحكومة واعية بأن إنجاح مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة رهين بمواكبة مستمرة وفعالة لهذا القطاع من خلال مواصلة إصلاحه وتوفير المناخ الملائم لاضطلاعه بدوره المحوري في التنمية. وهذا الأمر لن يتأتى إلا بانخراط فاعل للمؤسسات البنكية والمالية في دينامية التنمية التي تشهدها بلادنا، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.